مداخلة في الملتقى الوطني " النقد في التفسير عند علماء الغرب الإسلامي "، موسومة ب:

علم النقد في التفسير

الضبط المصطلحي والعلاقات المنهجية

The science of criticism in interpretation

Terminological setting and methodological relationships

الدكتور محمد الصالح ستي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة ـ الجزائر

Taleb.se@gmail.com

ملخـــص:

تتضمن هذه الورقة البحثية محاولةَ وضعِ حدٍّ معرفيٍّ جامعٍ مانعٍ لعلم النقد في التفسير، كونه من المصطلحات الحديثة الاستعمال في ميدان الدراسات القرآنية، إذ لا نجد له تداولا بهذا اللفظ في كتب المتقدمين؛ والتي كانت تستعمل بعض المصطلحات القريبة منه، ومن ثَمّ بيان الفرق بينه وبين هذه المصطلحات، إضافة إلى ذكر أهم الأسس والضوابط التي تحدده، سواء تعلق الأمر بالناقد؛ أو المنتقَد؛ أو العملية النقدية، كما تبرز الدراسة وجه الترابط بين علم النقد وأشهر علوم التفسير الثلاثة: مناهج المفسرين؛ التفسير عند الفرق؛ والدخيل في التفسير، من خلال بيان مجال ومنهجية النقد في كل علم من هذه العلوم.

الكلمات المفتاحية: النقد؛ التفسير؛ الضبط؛ العلاقة؛ المنهجية.

Abstract :

This research paper includes an attempt to set a comprehensive cognitive limit that prevents the science of criticism in interpretation, as it is one of the modern terms used in the field of Qur'anic studies, as we do not find it used with this word in the books of the predecessors. Which used some terminology close to it, and then explained the difference between it and these terms, in addition to mentioning the most important foundations and controls that define it, whether it concerns the critic; or the critic; Or the critical process. The study also highlights the interrelation between the science of criticism and the three most famous sciences of interpretation: the approaches of the commentators; Interpretation according to the difference; And the intruder in interpretation, by explaining the scope and methodology of criticism in each of these sciences.

key words: Criticism; Interpretation; Setting; Relationship; Methodology.

مقدمـــــة:

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان واقتفى آثارهم إلى يوم الدين.

وبعد: فإن علم التفسير من أشرف العلوم وأزكاها، وخير الفنون وأنداها، لارتباطه ببيان مراد الله تعالى من كلامه، وسعيا لنيل هذا الشرف العظيم فقد اجتهد المجتهدون وتنافس المتنافسون في تفسير معاني كلمات القرآن وآياته، واستنباط حكمه وهداياته، فأنتجوا لنا زادا تفسيريا ضخما، تنوعت مناهجه واتجاهاته، وتعددت دوافعه وغاياته.

ولما كان القرآن الكريم حمال أوجه، وكان من فطرة البشر التفاوت في المدارك والأفهام، واستحالة بلوغ الكمال والتمام، واختلفت مشارب وعقائد المفسرين الأعلام، فقد تعددت في التفسير الآراء والأقوال، فكان منها ـ ولا بد ـ الخطأ والصواب، والضعيف والصحيح، والسقيم والسليم ... فقيض الله تعالى لهذا العلم من يذود عن حياضه وينافح عنه، بتصويب الخطأ، ودفع الباطل، وتعقب النقص، وعلاج الخلل، وتصحيح الزلل، واستدراك النقص ... فكان علم النقد في التفسير.

الإشكاليـــــة:

إن الناظر المتفحص في المنتوج التفسيري الكبير يلحظ أن علم النقد في التفسير يتشابك ويتداخل مع جملة من المصطلحات المستعملة في مجال الدراسات القرآنية والتفسيرية، كما له علاقة وطيدة مع عدة علوم وفنون في هذا المجال، ما جعل الدارسون يختلفون في النظرة إليه بين مضيق وموسع، ومعمم ومخصص، فكان من الضروري بمكان التفكير في وضع حد معرفي دقيق لهذا المصطلح، وبيان الفروق بينه وبين المصطلحات القريبة منه، وإبراز العلاقة المنهجية بينه وبين أشهر علوم التفسير .

وعليه يمكن طرح التساؤل الآتي: **كيف يمكن وضع حد معرفي جامع مانع لعلم النقد في التفسير؟**

ويندرج تحته جملة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هو تعريف النقد في التفسير لغة واصطلاحا

2- ما أهم الفروق المنهجية بينه وبين المصطلحات القريبة منه.

3- ما هي أهم الأسس والضوابط التي تميزه.

4- ما علاقته ببعض علوم التفسير المتداخلة معه.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من تعلقها بعلم النقد في التفسير الذي يعد الأساس والأصل في الدفاع عن التفسير والحفاظ عليه من الخطأ والنقص والبطلان.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1- محاولة وضع حد معرفي دقيق لعلم النقد في التفسير.

2- بيان أهم ضوابط علم النقد من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

3- إظهار مجال ومنهجية النقد في بعض العلوم المتعلقة بالتفسير.

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتفرعة عنها تم اتباع الخطة الآتية:

مقدمة.

المبحث الأول: مفهوم النقد في التفسير.

المطلب الأول: تعريف النقد والتفسير لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تعريف النقد في التفسير كمركب إضافي.

المطلب الثالث: الفرق بين النقد وبعض المصطلحات القريبة منه.

المبحث الثاني: ضوابط النقد في التفسير.

المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بالناقد.

المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بالعملية النقدية.

المطلب الثالث: الضوابط المتعلقة بالمنتقَد.

المبحث الثالث: العلاقة المنهجية بين علم النقد وبعض علوم التفسير

المطلب الأول: علاقة النقد بعلم مناهج المفسرين.

المطلب الثاني: علاقة النقد بعلم التفسير عند الفرق.

المطلب الثالث: علاقة النقد بعلم الدخيل في التفسير.

الخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم النقد في التفسير

مصطلح النقد في التفسير مركب إضافي من مصطلحين (النقد) و (التفسير)، وسوف نقوم بتعريف كل مصطلح على حدة في المطلب الأول، ثم نعرف المصطلح كمركب إضافي في المطلب الثاني، لنخلص إلى ذكر الفرق بين النقد وبعض المصطلحات القريبة منه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف النقد والتفسير لغة واصطلاحا

الفرع الأول: تعريف النقد

أولا- التعريف اللغوي: ورد تعريف النقد في معاجم اللغة على عدة معاني، وسوف نورد بعض هذه التعاريف، ثم نستخرج أهم هذه المعاني.

جاء في مقاييس اللغة: " (نقد) النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه، من ذلك: النَّقَد في الحافر، وهو تقشُّرُهُ. حافرٌ نَقِدٌ: متقشِّر، والنَّقَد في الضِّرس: تكسُّره، وذلك يكون بتكشُّف لِيطِه عنه، ومن الباب: نَقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك، ودرهمٌ نَقْدٌ: وازِنٌ جيّد، كأنَّه قد كُشِف عن حاله فعُلم ... وتقول العرب: ما زالَ فلانٌ يَنْقُد الشَّيء، إذا لم يزَلْ ينظُر إليه "[1].

جاء في لسان العرب: " نقد: النقد: خلاف النسيئة، والنقد والتنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها؛ وقد نقدها ينقدها نقدا وانتقدها وتنقدها ونقده إياها نقدا: أعطاه فانتقدها أي قبضها، ونقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف، والدرهم نقد أي وازن جيد.

وناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر، ونقد الطائر الحب ينقده إذا كان يلقطه واحدا واحدا، وهو مثل النقر، وما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء إذا لم يزل ينظر إليه، والإنسان ينقد الشيء بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يفطن له، وفي حديث أبي الدرداء أنه قال: " إن نقدت الناس نقدوك وإن تركتهم تركوك "؛ معنى نقدتهم أي عبتهم واغتبتهم قابلوك بمثله "[2].

وجاء في المعجم الوسيط: " نقد الشَّيْء نَقْدا نقره ليختبره أَو ليميز جيده من رديئه، يُقَال نقد الطَّائِر الفخ ونقدت رَأسه بإصبعي، وَنقد الدَّرَاهِم وَالدَّنَانِير وَغَيرهمَا نَقْدا وتنقادا ميز جيدها من رديئها، وَيُقَال نقد النثر وَنقد الشّعْر أظهر مَا فيهمَا من عيب أَو حسن، وَفُلَان ينْقد النَّاس يعيبهم ويغتابهم "[3].

---

[1]: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399 هـ/ 1979م، 5/467-468.

[2]: ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، 3/425-426

[3]: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، د.ط، 2/944.

من خلال تمحيص النظر في هذه التعاريف يمكن أن نلحظ أن لفظ النقد يطلق على المعاني الآتية:

1- إعطاء الثمن وقبضه بخلاف النسيئة.
2- تمييز الجيد من الرديء، وإخراج الزيف من الشيء.
3- البروز والظهور.
4- المناقشة في الأمر.
5- الانتقاء والاختيار.
6- إظهار العيب أو النقص في الشيء.
7- النقر بقصد الكشف عن حقيقة الشيء.
8- إدامة النظر في الشيء.

ثانيا- تعريف النقد في الاصطلاح:

يعتبر مصطلح النقد من المصطلحات الحديثة الاستعمال في مجال الدراسات القرآنية عموما والدراسات التفسيرية خصوصا، ولدا فإن الظفر بتعريف اصطلاحي له في هذا المجال غاية دونها خرط القتاد، فلا تكاد تجد له أثرا في كتب ومؤلفات المتقدمين في علوم القرآن، وإنما عرف هذا المصطلح في الدراسات الحديثية والأدبية والفكرية، وعليه سوف نحاول استعاضة تعريف هذا المصطلح في هذه الفنون، ثم محاولة تقريب هذه التعاريف إلى علم التفسير.

في **علم الحديث** يعرف النقد أنه: " تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقا وتصريحا بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة "[4]، وعرف كذلك: " هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحا وتعديلا؛ بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل الفن "[5].

في **الدراسات الأدبية** يعرف أنه: " تعبيرٌ عن موقفٍ كليّ متكاملٍ في النظرة إلى الفن عامَّةً، أو إلى الشِّعر خاصَّةً، يبدأ بالتذوُّق؛ أي: القدرة على التمييز، ويعبرُ منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم، خطوات لا تُغنِي إحداها عن الأخرى، وهي متدرجةٌ على هذا النسق؛ كي يتَّخذَ الموقف نهجًا واضحًا، مؤصلاً على قواعد - جزئيَّة أو عامَّة - مؤيدًا بقوَّة الملكة بعد قوَّة التمييز"[6].

---

[4]: منهج النقد عند المحدثين، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، لبنان، ط3، 1410 هـ/ 1999 م، ص 5.

[5]: التاريخ، لابن معين، ت: أحمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1399 هـ، 5/1.

[6]: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة: بيروت، ط(4)، 1983، ص5.

وعرف كذلك: " دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها، وموازنتها بغيرها المشابهة لها المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمها ودرجتها، أو هو التقدير الصحيح لأي أثر فني وبيان قيمته في ذاته ودرجتــه بالنسبــة إلى سواه "[7].

في **الدراسات الفكرية والفلسفية** عرف أنه: " مجموعة من العمليات الذهنية التي تستهدف تقييم الحقائق والأفكار والظواهر، وتمييز ما فيها من خير وصواب وجمال عما فيها من باطل وخطأ وقبح "[8]، وعرف كذلك: " تقصي الدقة في ملاحظة الوقائع التي تتصل بالموضوعات ومناقشتها وتقويمها، والتقيد بإطار العلاقات الصحيحة التي ينتمي إليها هذا الواقع، واستخلاص النتائج بطريقة منطقية وسليمة مع مراعاة الموضوعية"[9].

من خلال النظر في هذه التعاريف نلحظ أن مفهوم النقد يختلف باختلاف الفن الذي يخاضُ فيه، فنقد الأدباء والشُّعَراء غير نقد الفُقَهاء وأهل الفرق، ونقد الأصوليين غير نقد المحدِّثين؛ فلكلٍّ قواعدُه ومناهجُه، غير أنَّ المشترك بينها هو النظر في المقالة لبيان عُيوبها، وكشف نقائصها، ثم الحكم عليها بمعايير فنِّها، وتصنيفها مع غيرها، كما أن المعايير والأحكام الصادرة تتفاوَتُ وتتغايَرُ بحسَب الفن الذي يمارسُ فيه النقد، وبحسَب النُّقَّاد وملكاتهم العلميَّة[10].

الفرع الثاني: تعريف التفسير

لغــة: جاء في معجم مقاييس اللغة: " (فسر): الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه، من ذلك الفسر، يقال: فسرت الشيء وفسرته "[11].

جاء في لسان العرب: " فسر: الفسر: البيان، فسر الشيء يفسره، بالكسر، ويفسره، بالضم، فسرا وفسره: أبانه، والتفسير مثله ... والفسر: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل "[12].

مما سبق يمكن القول أن معنى التفسير في اللغة يدور حول: الكشف والايضاح والبيان.

---

[7]: أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة العربية القاهر، ط8، 1973 م، ص 115-116.

[8]: تكوين المفكر، عبد الكريم بكار، دار وجود للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1423 هـ/ 2011 م، ص 92.

[9]: التفكير: أساسياته وأنواعه تعليمه وتنمية مهاراته، سناء سليمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط1، 2011 م، ص 230.

[10]: ينظر: تعريف النقد، بليل عبد الكريم، موقع الألوكة، تاريخ الاطلاع: 2024/03/15.

[11]: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 504/4.

[12]: لسان العرب، ابن منظور، 55/5.

اصطلاحا: قدم أهل العلم تعاريف عديدة للتفسير، تختلف قصرا وطولا، وإجمالا وتفصيلا[13]، وبعد تمحيصها والنظر فيها، ظهر لي أنه من أدق التعاريف وأحسنها القول: التفسير هو علم يختص بمعرفة مراد الله تعالى من كلامه.

المطلب الثاني: تعريف النقد في التفسير كمركب إضافي

سبق الإشارة إلى أن النقد من المصطلحات الحديثة الاستعمال في مجال الدراسات القرآنية، فلا نكاد نجد له استعمالا في كتب المتقدمين، وعليه فإن كل التعاريف المتداولة هي محاولات من بعض الباحثين المعاصرين في وضع تعريف للنقد في التفسير، إلا أن تعاريفهم لا تخلو من ملاحظة، وسوف نعرض بعضها مع تعليق عليها:

1- عُرِّف النقد في التفسير أنه: " تمييز التفسير بمجالاته المختلفة، مناهج ورجال، ومرويات وأقوال، وبيان الصحيح من الضعيف "[14].

وهذا التعريف جيد في بنيته وإيجازه، إلا أنه يبتدأ عملية النقد من التمييز، والصواب أن عملية النقد تبدأ قبل ذلك، وهذا من خلال إمعان النظر والتحليل، لتأتي عملية التمييز والتفريق بين الأقوال، كما أنه قصر الغاية من النقد في بيان الصحيح والضعيف فقط، ويبدو أن صاحب التعريف قد تأثر بتعريف النقد عند أهل الحديث.

2- عُرِّف كذلك: " الطريقة البيّنة والخطة المتبعة في نقد ما يرد من تفاسير مختلفة، لبيان نقاط القوة والضعف، والصحة والخطأ فيها بغية الاقتراب من المعنى المراد من الآيات "[15].

وهذا التعريف ركز على بيان منهجية النقد وطريقته، وليس على تعريف النقد في حد ذاته.

3- عُرِّف أيضا: " تمحيص أقوال المفسرين وآرائهم وأفكارهم، سواء كانت مستندة إلى النقل أم العقل، أم اللغة أم غير ذلك، وموازنتها بغيرها المشابهة لها أو المقابلة، وتقويمها والحكم عليها قبولا أو ردا، استحسانا وارتضاء، أو استنكارا واستهجانا، مع بيان قيمتها ودرجتها العلمية "[16].

---

[13]: ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1376 هـ، 13/1. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ، 26/1. مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط3، 3/2.

[14]: نقد الصحابة والتابعين للتفسير، عبد السلام الجار الله، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1429 هـ/ 2008 م، ص 16.

[15]: منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1428 هـ/ 2007 م، ص 15.

[16]: المنهج النقدي في تفسير القرطبي، سعدي أمينة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2002 م، ص 257.

وهذا التعريف رغم محاولة صاحبه الاستيعاب؛ إلا أنه وقع في الاطناب والتفريع، وهذا ما لا يليق بالتعاريف التي يجب أن تتميز بالدقة والإيجاز.

وفي محاولة لوضع حد معرفي للنقد في التفسير، مع مراعاة كل المعاني اللغوية للنقد، وأخذا بكل مجالات وغاياته، يمكن القول أنه: **" تدقيق النظر في التفاسير المختلفة ومناهج أصحابها، وتمييزها بمقابلتها بغيرها، والحكم عليها بغية الوصول إلى أقرب معنى مراد من الآيات".**

وحاولت من خلال هذا التعريف الإلمام بالمراحل الأساسية لعملية النقد وهي:

1- الدراسة: والتي تعتمد على الملاحظة المتفحصة وإمعان النظر، وما يتبعها من تحليل دقيق لمختلف التفاسير، سواء كانت مرويات نقلية، أو أقوال وآراء اجتهادية، والنظر في مناهج ومنطلقات أصحابها، وعليه فالعملية النقدية لا تنطلق من رؤية سطحية فوقية؛ بل تنبني على رؤية عميقة متفحصة، حتى تصل إلى نتائج صحيحة.

2- التقييم: وتستند عملية التقييم على تمييز الأقوال جيدها من رديئها، وصوابها من خطئها، وذلك من خلال مناقشتها ومقابلتها ومقارنتها بغيرها من التفاسير، أو إخضاعها إلى قواعد علمية ترجيحية.

3- الحُكْم: والحكم على الأقوال التفسيرية يختلف باختلاف نوعها ومجالها، فقد يكون بالتصحيح والتضعيف، أو القبول والرد، أو الراجح والمرجوح، أو الاستحسان والإنكار، أو التقديم والتأخير ...

وختمت التعريف بالغاية الأسمى من هذه العملية وهي قصد الحق والوصول إلى أقرب مراد، وليس الانتصار للنفس والاعتزاز بالرأي، ومحاولة إسقاط الغير، إذ لا يكتفي المفسر الناقد بمجرد إظهار الأخطاء، وإبراز العيوب والنقائص، بل يردف على ذلك تصحيح الخطأ، وتدارك العيب، وإكمال النقص، حتى تكتمل الفائدة من العملية النقدية.

المطلب الثالث: الفرق بين النقد وبعض المصطلحات القريبة منه

الفرع الأول: الفرق بين النقد والاستدراك

جاء في "المعجم الوسيط": استدرَك عليه القول: أصلَح خطأه، وأكمَل نقصه، أو أزال عنه لبسًا "[17].

فالاستدراك هو تتبع أقوال المفسرين بغية إصلاح خطئها، أو إكمال نقصها، أو إزالة لبسها، أو جواب عن مسألة لم يفصل فيها.

وإذا ما عقدنا مقارنة بين النقد والاستدراك، يمكن القول أن الاستدراك هو جزئية من جزئيات النقد، فالنقد أوسع وأشمل، والناقد نظرته أوسع من المستدرك، فإنهما وإن اشتركا في بعض الأمور، فإن الناقد يزيد على المستدرِك فيما يأتي:

1- إصدار الأحكام: فالناقد لا يكتفي بإصلاح الخطأ أو إكمال النقص؛ بل يمضي إلى مرحلة الحكم على هذه الأقوال، وذلك بعد دراستها دراسة متفحصة، والنظر في أدلتها وحججها ومقابلتها بغيرها، فيتوصل بعد ذلك إلى الحكم عليها بالصحة أو الضعف، بالقبول أو الرد، بالاستحسان أو الإنكار، وقد يترجح له الجمع بين الأقوال وقبولها جميعا، مع تقديم قول على آخر أو جعلها على مستوى واحد في الحجية، وعليه فعمل الناقد يتشابه كثيرا مع عمل القاضي الذي ينظر في الدعاوى وأدلتها، وما احتفّ بها من قرائن، ثم يتوصل للحكم بينها.

2- النظر في مناهج المفسرين وطرائقهم في بيان وشرح معاني الآيات، والموازنة بين هذه المناهج واختيار الأنسب لتفسير الآية أو مجموعة الآيات.

3- النظر في عقيدة المفسر ومذهبه، خاصة مع أصحاب الأقوال التفسيرية الباطلة، المنسوبة إلى الفرق الضالة والمنحرفة.

الفرع الثاني: الفرق بين النقد والترجيح

الترجيح لغة: " الراء والجيم والحاء أصل واحد، يدل على رزانة وزيادة. يقال: رجح الشيء، وهو راجح، إذا رزن "[18]، " والراجح: الوازن. ورجح الشيء بيده: رزنه ونظر ما ثقله. وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال "[19].

---

[17]: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، 281/1.

[18]: مقاييس اللغة، ابن فارس، 489/2.

[19]: لسان العرب، ابن منظور، 445/2.

أما في الاصطلاح: ففي اصطلاح الأصوليين هو: " تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل، ولا يكون إلا مع وجود التعارض، فحيث انتفى التعارض انتفى الترجيح "[20].

أما في اصطلاح علم التفسير فهو: " تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية لدليل أو قاعدة تقوية، أو لتضعيف أو ردّ ما سواه، لأنه إذا ضعّف غيره من الأقوال صار ذلك حصرا للصواب فيه "[21].

وإذا ما قارنا بين النقد والترجيح يمكن القول أن الترجيح أخص وأدق من النقد، وهذا للاعتبارات الآتية:

1- الترجيح يكون بين الأقوال التفسيرية في معنى الآية، بينما النقد قد يشمل المرويات من حيث الصحة والضعف، وكذلك المناهج من حيث السلامة والانحراف.

2- الترجيح يكون في حال تعارض الأقوال فيما بينها وعدم إمكانية الجمع بينها أو قبولها جميعا، أما النقد فمجاله أوسع، فيشمل الأقوال المخالفة لظاهر آيات قرآنية، أو لنصوص صحيحة من السنة، أو لإجماع الأمة، فمثل هذه الأقوال يجب إطراحها، وإسقاط حكمها، كما يشمل الأقوال غير المتعارضة وإنما يكون بعضها أولى من الآخر، وهنا يكون دور الناقد ترتيب هذه الأقوال وتقديم أحد الأقوال على الآخر.

3- الترجيح يكون مبنيا على قواعد دقيقة ومحددة، متعلقة بمجموعة من علوم القرآن مثل: القراءات، أسباب النزول، النسخ ... أو باللغة والسياق، وإعمال هذه القواعد يحتاج إلى ممارسة تفسيرية واسعة، أما مجال النقد فأوسع من ذلك، فقد يحتاج فيه الناقد إلى الترجيح وهنا وجب عليه إعمال قواعد الترجيح، وقد لا يحتاج فيه إلى الترجيح وهنا تتحكم فيه قواعد وضوابط أخرى.

وخلاصة القول أن العلاقة بين النقد والترجيح علاقة تكاملية، فالناقد يحتاج إلى معرفة بالترجيح وقواعده خاصة إذا كان يتعامل مع أقوال متعارضة لا يمكن الجمع بينها، والمشتغل بالترجيح يحتاج إلى النقد وأساليبه في حال إثباته ضعف أو خطأ أو عدم سلامة بعض الأقوال، فيعمل على ردها وإسقاط حكمها.

الفرع الثالث: الفرق بين النقد والرد

---

[20]: شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط3، 1418 هـ/ 1997 م، 616/4.

[21]: قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي، دار القاسم، السعودية، ط2، 1429 هـ/ 2008 م، 29/1، بتصرف.

جاء في القاموس المحيط: " رَدَّهُ رَدًّا ومَرَدًّا ومَرْدوداً: صَرَفَهُ، والاسمُ: كسحابٍ وكِتابٍ وعليه: لم يَقْبَلْهُ وخَطَّأَهُ "[22].

وجاء في المعجم الوسيط: " يُقَال رده إِلَيْهِ أَعَادَهُ، ورده على عقبه دَفعه، ورد كَيده فِي نَحره قابله بِمثل كَيده، ورد الْبَاب أغلقه، ورد عَلَيْهِ كَذَا لم يقبله، ورد عَلَيْهِ أَجَابَهُ يُقَال: رد عَلَيْهِم السَّلَام ورد إِلَيْهِ جَوَابه رجعه وأرسله، ورد عَلَيْهِ قَوْله رَاجعه فِيهِ "[23].

وقال الراغب: "الرد: صرف الشيء بذاته أو بحالةٍ من أحواله، يُقال: رددته فارتدَّ "[24].

وإذا ما قارنا بين النقد والرد، نجد أن الرد عادة ما يستعمل في مجابهة الفرق الضالة والطوائف المنحرفة، لبيان فساد أقوالها وبطلان حججها وكشف عوارها، فالرد هو أحد الأحكام الناتجة عن النقد، ويكون في حالة التصدي لشبهات ومطاعن المخالفين.

المبحث الثاني: ضوابط النقد في التفسير

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم الضوابط التي يجب توفرها في ممارسة العملية النقدية، حتى تؤتي أكلها، وتسلم من الانحراف والانفلات، ومما يجدر التنبيه عليه أن أغلب هذه الضوابط هي ضوابط عامة تحكم عملية النقد في كل العلوم والفنون، إلا أن ضبط النقد في علم التفسير يزداد أهمية ومكانة، لتعلقه بالقول على الله تعالى، وبيان مراده من كلامه، فتزداد الحيطة، ويعظم الحذر، ويقوى التورع، وسوف نتعرض بهذا الصدد إلى الضوابط المتعلقة بالناقد في المطلب الأول، ثم الضوابط المتعلقة بطريقة ومنهجية النقد في المطلب الثاني، ثم الضوابط المتعلقة بالمنتقَد في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بالناقد

أولا: إخلاص النية وسلامة القصد.

---

[22]: القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426 هـ/ 2005 م، 182/1.

[23]: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، 337/1.

[24]: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشامية، دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ، ص 192.

إخلاص النية وسلامة القصد أساس صلاح الأعمال وقبوله، والتوفيق في الأعمال إنما يكون بقدر صدق المقاصد والنيات، والعطايا على قدر النوايا، وعليه يجب على الناقد في علم التفسير أن يقصد بعمله تصويب الخطأ، ومعالجة الزلل في فهم معاني القرآن، والوصول إلى أقرب وأسلم تفسير، وأن يتجرد من كل أمراض القلوب: كاعتقاد البدع، واتباع الهوى، وحب الظهور، والانتصار للنفس ... حتى يُوَفق إلى الصواب ويُهدى إلى الحق، قال الزركشي: " واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة، وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كبر أو هوى أو حب الدنيا، أو يكون غير متحقق الإيمان أو ضعيف التحقيق "[25].

ثانيا: التوفر على أهلية التفسير.

علم التفسير من أدق العلوم وأخطرها، ولا يتصدر له إلا من توفرت فيه عدة شروط، وأخذ بحظ وافر من عدة علوم، فزيادة على صحة المعتقد وسلامة القصد، وجب عليه العلم ب: اللغة العربية وفروعها، العلوم المتصلة بالقرآن؛ كعلم القراءات وأسباب النزول، علم التوحيد؛ حتى لا يؤول آيات الكتاب التي في حق الله وصفاته تأويلًا يتجاوز به الحق، علم أصول الفقه، وأصول التفسير ، ودقة الفهم التي تمكن المفسر من ترجيح معنى على آخر، أو استنباط معنى يتفق مع نصوص الشريعة.[26]

ثالثا: اكتساب الملكة النقدية.

الملكة النقدية درجة علمية متقدمة، وعطاء رباني خص به تعالى بعض عباده، فليس كل من يعلم الحق مؤهلاً للدفاع عن الحق والجدل عنه؛ فحصول المعرفة لا يقتضي توفُّر مَلكة الدفاع عنها، ومن أدرك شيء من الحق لا يعني قدرته على كشف أشياء من الباطل، فقد يدري الناقد المتصدر للنقد قولاً، ولا يعلم بأوجه أُخَر، ويستوعب قاعدة ولا يَفطن لشروط، ويدرك مسالك ولا يعي عللاً، ويحفظ دليلاً ولا يستنبط وجه الاستدلال منه، ويظن أن ما معه حق يقابله لزامًا غيره من الباطل، فيخبط خبطة عشواء ويفسد أكثر مما يصلح.

وعليه ليس كل من درس شيئا من التفسير، أو فسر سورا وآيات، أو اطلع على بعض قواعد التفسير، بإمكانه أن يتصدر للنقد، فالنقد درجة متقدمة من العلم، ولا يتأهل لها إلا المفسر المتبحر، الذي سبر أغوار هذا العلم، وتحكم في مختلف قواعده وأدوات الترجيح فيه، ومارسه مرات وكرات، واطلع على مختلف مناهجه واتجاهاته، حينئذ يحق للمفسر أن ينتقد غيره أو يستدرك عليه، ويكون للنقد فائدته ويحقق مقصده.

---

[25]: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 2/180-181.

[26]: ينظر: مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421 هـ/ 2000 م، 341-342.

أما ما عمت به البلوى اليوم من تجرأ الأصاغر على انتقاد الأكابر، ومناطحة المبتدئين في العلم للراسخين فيه، فإن هذا من سيء الأخلاق وأرذل الخصال، إذ من حسن إسلام المرء ترْكه ما لا يَعنيه، ومما لا يَعنيه ما لا يَعِيه، ومن فِطنة العاقل معرفة قدره، ووزن قدْر مَن ينتقد، والجاهل بالشيء ليس كفؤًا للعالِم به، ومن واجب الجاهل أن يسأل ويستفسر لا أن ينتقد ويستدرك، وقد قيل سابقا من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب، فما بالك بمن تكلم فيما لا زمام له فيه ولا خطام، فلا شك أنه سيقع في المفاسد والطوام، قال تعالى: ﭽ ﮓ ں ں ﮠ ﮠ ﮣ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﭼ (آل عمران 66).

ومن كان محصلاً على شيء من العلم، فالأولى له التفرغ لتحصيل ما تبقَّى، وإدراك ما هو فرض عين في حقه وتكملة علمه، وليس الاشتغال بالترصد لأخطاء الآخرين، مدعيًا أنه يقوم بواجب الدعوة بما تعلم طلبًا للحق، يقول أبو حامد الغزالي في بيان تلبيس الجاهل المبتدئ لتبرير مناظرته لمن هو أعلم وأرسخ منه: " ويطلعك على هذا التلبيس ما أذكره، وهو أن التعاون على طلب الحق من الدين، ولكن له شروط وعلامات ثمان: الأول: ألا يشتغل به وهو من فروض الكفايات، فمن لم يتفرغ من فروض الأعيان، ومَن عليه فرض عين، فاشتغل بفرض كفاية، وزعم أن مقصده الحق فهو كذاب "[27].

المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بممارسة العملية النقدية

أولا: أن يكوم النقد للقول أو الفكرة لا لصاحبها:

الأصل أن يوجه النقد إلى الأقوال والآراء التفسيرية لا إلى شخص المفسر، إلا إذا ما دعت ضرورة لذلك، فغاية الناقد هي بيان الحق وسد الخلل؛ لا إسقاط شخص المفسر، أو التطاول عليه، خاصة إذا ما كان النقد من صغير مبتدئ غير ملم بالعلم، كما فعله أحد المعاصرين في انتقاده للإمام الطبري عند إيراده لبعض الروايات الإسرائيلية في زواج النبي ρ من أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها فقال: " ولو لم يكن في تفسيره إلا هذه لكفته، كي يعاد النظر فيه على الأقل، وليهبط من تلك المنزلة التي أنزلها له السابقون إلى ما يستحق، جزاء ما نقل من افتراء على رسول الله ρ "[28].

---

[27]: إحياء علوم الدين، أبو حامد العزالي، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1/42-43.

[28]: الإسرائيليات في تفسير الطبري، آمال محمد عبد الرحمن ربيع، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط1، 1422 هـ/ 2001 م، ص 163.

وقد يكون الدافع إلى نقد الشخص التعصب العقدي أو الفقهي، كما فعله الجصاص الحنفي في رده على الإمام الشافعي في مسألة حيث قال: " ما ظننت أن أحدا ممن ينتدب لمناظرة خصم يبلغ به الإفلاس من الحجاج إلى أن يلجأ إلى مثل هذا "[29].

ثانيا: تجنب الألفاظ التي فيها تجريح وتشنيع.

من أدبيات النقد لزوم الحسنى في المقال، وانتقاء اللفظ، وتخيُّر الكلمات، واللين في الرد، فما كان اللين في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه، والله تعالى أمرنا بالقول الحسن عموما فقال: چ ﭐ ﭑ ﭒ چ (البقرة 83)، وقال كذلك: چچ چ ڍ ڍ ڌ ڌ چ (الإسراء 53)، فما بالك إن كان الكلام موجه لمن تنتقده وتريد أن يقتنع برأيك، ويرجع عن قوله، فلا شك أن الحسنى في الكلام أوكد، والرفق في الخطاب أحوج، والله تعالى أمر نبيه ρ بمجادلة الكفار بالحسنى فقال: چے ۓ ۓ ڭ ڭ چ (النحل 125)، فمن دونهم أهون، فعلى الناقد أن يرفق في كلامه، وينأى بنفسه عن أسلوب الطعن والتجريح، والهُزء والسخرية، وألوان الاحتقار والاستفزاز، التي ليس من ورائها إلا إذكاء نار الخصومة، وإثارة الفتنة والشقاق، " يقول المزني: سَمِعني الشافعي يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم، اكسُ ألفاظك أحسنَها، ولا تقل: كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيءٍ "[30].

ومن المغالطات الاستدلال في هذا الباب بصنيع علماء الجرح والتعديل في حكمهم على الرواة، واستعمالهم لأوصاف: كذاب، واهم، زنديق، ساقط العدالة ...، فهذا قياس مع الفارق، لأن علم الجرح والتعديل وإن كان يدخل في دائرة النقد من منظوره العام، إلا أنه علم خاص بحديث النبيء ρ، ومقامه غير مقام نقد المقالات والنظريات والمصنفات، وأهله وأصحابه متعارفون على مصطلحات وألفاظ لها دلالاتها ومقاصدها، وهي مبسوطة في كتب الفن، كما أن علماء الجرح والتعديل متفاوتون في النقد شدة واعتدالا، ولكل طريقته ومنهجه وغايته.

وقد يضر الناقد أحيانا إلى تعيين شخص المنتقد والطعن فيه إذا كان من أصحاب الأهواء والأفكار الباطلة، أو من المنتسبين إلى الطوائف المنحرفة التي تسعى إلى محاربة الدين وهدمه من خلال تفاسيرها الباطلة، فهنا يكون واجب التحذير من الشخص وكل أعماله وتفاسيره لأنها مبنية على أصول باطلة.

ثالثا: الإنصاف وحسن الظن بالمنتقَد.

---

[29]: أحكام القرآن، أحمد بن علي الجصاص، ت: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ/ 1994 م، 58/3.

[30]: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424 هـ/ 2003 م، 128/2.

من كمال الانصاف وحسن الظن ألا يُنتقد كلام أحد مع إمكانية تصحيحه، أو تخريجه على محامل مقبولة، وبخاصة إذا كان الخطأ ظاهرا، وكان الكلام صادرا من عالم متبحر في فنه، فاحتمال وقوع مثل هذا الخطأ من هذا البحر يقل ويندر، والاجتهاد في تأويل كلامه وحمله على الصواب أولى وأسلم، قال ابن تيمية: " ومن أعظم التقصير نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس "[31].

ومع إقرارنا بضرورة انصاف العلماء والاجتهاد في حمل كلامهم على الصواب قبل تخطئتهم، إلا أن هذا لا يعني التكلف والشطط؛ الذي يفعله كثير من المتعصبة لبعض مشايخهم ومتبعيهم في البحث عن محامل بعيدة ومخارج متكلفة لكلامهم، تنزيها لهم عن الخطأ وتقديسا لهم عن الوقوع في الزلل، فهذا كذلك غير مقبول وعمل غير محمود، وإنما الخير كل الخير في الاعتدال والتوسط.

رابعا: توثيق النقد من الأصل

ويقصد بذلك أن يتحرى المنتقد ويجتهد في صحة نسبة الكلام إلى من يريد انتقاده، والتوثيق يكون من الأصل لا من الكتب التي تنقل عن الأصل أو تروي عنه، أو من الكتب التي ترد عليه، فقد يظهر أن الخطأ في النقل لا من الأصل، وبخاصة إذا كان القول شاذا عن إمام معتبر، وكما قيل: " كل قول شاذ عن إمام ففي نقله خلل "[32]، ولا يلجأ إلى النقل بواسطة إلا أن يشقَّ ويتعسر بلوغ الأصل، مع اليقين من أن الواسطة ثقة عدل فيما ينقل ويروي.

خامسا: المعرفة التامة بأصول المفسر والأخذ بتمام كلامه.

من الضوابط الهامة في النقد أن يكون الناقد على علم بأصول المفسر ومنهجه في الكلام، ودلالة المصطلحات التي يستعملها، وأن يحاكم من ينتقد إلى أصوله واستعمالاته، لا أن يلزم غيره بكلام لا يبغي إليه سبيلا، ولا يرمي إليه قصدا، فكثير ما يقع الخلاف والنزاع بسبب بعض الأسماء والمصطلحات المشتركة التي لها أكثر من معنى وتعدد استعمالاتها، فيحمله الناقد على غير محمل صاحب الكلام، ويبني انتقاده على ذلك، وهذا من تمام التقصير والجهل، كمن انتقد الإمام الطبري بقوله بالتأويل في التفسير على معنى التأويل الاصطلاحي بحمل الكلام على غير الحقيقة، ويجهل أن الطبري إنما يستعمل مصطلح التأويل مرادفا لمعنى التفسير تماما.

---

[31]: مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط1، 1416 هـ/ 1995 م، 114/31.

[32]: نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله الجويني (إمام الحرمين)، ت: عبد العظيم الذيب، دار المنهاج، ط1، 1428 هـ/ 2007 م، 355/9.

كما أنه من آداب النقد أخذ كلام المفسر بتمامه، وعدم اجتزائه وتقطيعه، إما بقصد سيء كمن يقطع الكلام ويأخذ منه ما يخدم غرضه، ويضمر ويخفي ما لا يخدمه، أو بغير قصد كمن يجهل منهج المفسر وطريقته في التفسير، فقد يجمل المفسر الكلام في مسألة كان قد فصل فيها الكلام في موضع سابق، وقد يطلق حكما في موضع كان قد قيده في موضع آخر، ولا يذكر الإحالة في ذلك إما سهوا أو قصدا، فيأتي الناقد إلى مواضع الإجمال أو الإطلاق ويصدر عليها أحكاما، ولم يكلف نفسه ربط كلام المفسر بعضها ببعض، ورد أول الكلام على آخره، فيقع في الخطأ والزلل.

سادسا: إحكام النقد والدقة في الحكم:

إحكام النقد وإشباع المسائل بحثا وتحريرا أمر لازم لكل من تصدى لرد الشبهات ودحض الأباطيل المثارة حول تفسير بعض الآيات، وهذا من قذف الباطل بالحق حتى يتلجلَج؛ ليبقى الحقُّ بعده أبلجَ، فمجابهة الحجة بالحجة، ومقارعة الدليل بدليل في مقامه أو أقوى منه، أدعى لدحر الباطل وتقوية شوكة الحق، أما النقد الواهن والرد المهلهل، فيَزيد في تعمية الصواب، ويرفع من قيمة الباطل، وهذا ما أوخذ على الإمام الرازي في تفسيره الكبير، أنه كان كثيرا ما يستفرغ جهده في عرض الشبهات وذكر أدلتها، ثم يكون رده عليها واهنا ضعيفا، حتى قيل أنه كان يعرض الشبهة نقدا ويردها نسيئة.

ومن تمام إحكام النقد الدقة في الأحكام، إذ يجب على الناقد أن تكون أحكامه مبنية على دراسة متفحصة، ونظرة متمعنة في الأقوال والآراء من كل جوانبها، والأخذ بكل ما لها وما عليها، حتى تكون أحكامه موضوعية ودقيقة، ويسلم من نقد النقد.

المطلب الثالث: الضوابط الخاصة بالمنتَقد

أولا: إحسان الظن بالناقد.

على كل من وجه له نقد أن يحسن الظن بمن انتقده، خاصة إذا كان النقد بالضوابط التي ذكرنا، وأن يرى في الناقد رفيقا معينا لا خصما مبينا، فعلى طالب الحق " أن يكون في طلب الحق كناشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده، أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معينًا لا خصمًا، ويشكره إذا عرَّفه الخطأ وأظهر له الحق، كما لو أخذ طريقًا في طلب ضالته، فنبَّهه صاحبه على ضالته في طريق آخر، فإنه كان يشكره ولا يذمه، ويكرمه ويفرح به "[33]، قال الإمام الشافعي: " ما كلمت

[33]: إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، 44/1.

أحدًا قطُّ إلَّا أحببت أن يُوفَّق ويُسدَّد ويُعان، وما كلمت أحدًا قطُّ إلَّا ولم أبال بَيَّنَ الله الحق على لساني أو لسانه "[34].

ثانيا: الرجوع عن الخطأ وعدم المكابرة فيه.

على طالب الحق أن يسلّم بخطئه، ولا يجد حرجا في الرجوع عنه إذا ما ظهر له ذلك، ولو كان ممن دونه مرتبة أو أقل منه علما، ولا يقوى على هذا إلا الأكابر ومن تنزه من حظوظ النفس، وهذا من تمام التواضع ودماثة الخلق، سُئِل الفضيل بن عياض عن التواضع؟ فقال: "يخضع للحق، وينقاد له، ويقبل الحق مِن كل مَن يسمعه منه "[35]، ولا ينظر لنفسه بعين الكمال ولغيره بعين النقص إلا المتكبر المكابر، قال ابن رجب: " فالمتكبر ينظر إلى نفسه بعين الكمال، وإلى غيره بعين النقص، فيحتقرهم ويزدريهم، ولا يراهم أهلًا لأن يقوم بحقوقهم، ولا أن يقبل مِن أحدٍ منهم الحق إذا أورده عليه "[36].

ثالثا: الحلم في رد النقد وعدم المبالغة في الخصومة

لكل من انتُقِد من مفسر أو غيره الحق في الرد، وبيان وجاهة قوله وسلامة رأيه، وفي هذا وجب عليه أن يتحلى بالحلم في الرد واللطف في العبارة، وألا يجعل من ذلك سببا في الخصومة والتنازع، فقد يكون في كلامه مبهما فيوضحه، أو مجملا فيبينه، أو لبسا فيرفعه، فيبيّن ذلك للناقد وينتهي الأمر، وحتى إن أخطأ الناقد في حقه أو أساء فهمه أو تطاول معه في العبارة، فعليه أن يعفو ويصفح ولا يقابل السيئة بمثلها، قال تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ (النحل 125).

المبحث الثالث: العلاقات المنهجية بين علم النقد وبعض علوم التفسير

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى بيان العلاقة المنهجية بين علم النقد وبعض علوم التفسير، وبصورة أخرى معرفة منهجية النقد في هذه العلوم ومجالاته واستعمالاته، خاصة وأن هذه العلوم تتلاقى وتتداخل مع بعضها البعض في كثير من الأبواب والجزئيات، وفي كل منها مجال واستعمال للنقد، قد يتشابه أو يختلف عن الآخر، وسوف نتناول علاقة النقد بثلاثة علوم أساسية؛ أولها علم مناهج

---

[34]: الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 49/2.

[35]: شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد العالي عبد الحميد ومختار الندوي، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1423 هـ/ 2003 م، 510/10.

[36]: جامع العلوم والحكم، عبد الرحمان بن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422 هـ/ 2001 م، 275/2.

المفسرين؛ وثانيها علم التفسير عند الفرق؛ وثالثها علم الدخيل في التفسير، وسنقدم تعريفا موجزا بكل علم، ثم نذكر علاقته بعلم النقد.

المطلب الأول: علاقة علم النقد بعلم مناهج المفسرين

الفرع الأول: التعريف بعلم مناهج المفسرين:

مناهج المفسرين مركب إضافي من كلمتين هما: (مناهج) و (المفسرين)، وسنعرف كل كلمة على حدة ثم نعرفه بتركيبه

المنهج في اللُّغة: " منهج: كنهج، ومنهج الطريق: وضحه، والمنهاج: الطريق الواضح، وأنهج الطريق: وضح واستبان وصار نهجا واضحا بينا "[37].

أما المفسرون فهو جمع مفسر، والمفسر في اللغة هو الموضح والمبين للشيء[38]، والمراد هنا الموضح والمبين لمعاني كلام الله عز وجل.

وعليه فإن المعنى الاصطلاحي لمناهج المفسرين: هو الطُرق التي يتبعها المفسِّرون في تفسير كتاب الله تعالى، والخصائص التي تطبع كل تفسير.

الفرع الثاني: علاقته بعلم النقد.

لا شك أن لعلم مناهج المفسرين علاقة وطيدة بعلم النقد، وبينهما حيز تداخل واشتراك كبير، ويظهر هذا من خلال النقاط الآتية:

أولا: معرفة المقدم من التفسير.

من أساسيات علم مناهج المفسرين معرفة المقدم من التفاسير، فعموما يقدم التفسير بالمأثور على التفسير بالرأي والاجتهاد، كما أن التفسير بالمأثور له درجات ومراتب كذلك، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام حينما سئل عن أحسن طرق التفسير فأجاب: " إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِر من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له "[39].

---

[37]: ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 383/2.

[38]: ينظر: المصدر السابق، 55/5.

[39]: مقدمة التفسير، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1490 هـ/ 1980 م، ص 39.

فقد ذكر شيخ الإسلام أصح طريقين للتفسير وهما: تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، ويأتي بعد ذلك في الحسن تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين.

ومعرفة الناقد لهذه المناهج المختلفة تفيده في ترتيب الأقوال التفسيرية من حيث الأولوية في حال الجمع، كما تفيده في نقد بعض الأقوال وردها بحجة مخالفة لما هو أقوى منها حجية أو الأصح منها دلالة.

ثانيا: محاكمة المفسر إلى منهجه

سبق الإشارة إلى أنه من ضوابط النقد معرفة الناقد لطريقة المفسر في بيان معاني الآيات، ومسلكه في استعمال المفردات والمصطلحات، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة منهج المفسر بالتفصيل والتدقيق، فكثير مما يثار من انتقادات لبعض المفسرين، يجاب عنها بمعرفة منهج المفسر وطريقته، كما أنه من باب الانصاف والاعتبار في الانتقاد أن يحاكَم المفسر إلى منهجه وما التزم به؛ لا إلى منهج غيره أو ما يريده الناقد منه، ومثال ذلك من يتنقد الطبري أو غيره من المفسرين بالأثر بسبب إيراد بعض الإسرائيليات الباطلة أو الروايات الموضوعة، في حين نجد أن المفسر لم يشترط على نفسه التعليق على الروايات أو صحتها، وإنما قصد الجمع والإعلام بكل ما ورد في الباب، وترك الحكم لغيره، وعليه لا يمكن انتقاد المفسر من هذه الجزئية.

ثالثا: تقييم مدى التزام المفسر بمنهجه

من حلقات الترابط بين علمي النقد ومناهج المفسرين، أنه من بين مجالات النقد دراسة مدى التزام المفسر بمنهجه، خاصة ممن يذكر منهجه في مقدمة تفسيره، فقد يُنتقد المفسر من باب عدم التزامه بمنهجه الذي سطره في مقدمته، كأن يلتزم المفسر بذكر الصحيح من أسباب النزول ثم يورد بعض الروايات الضعيفة أو الموضوعة في الباب إما لسهو أو لجهل، أو أن يلتزم المفسر بذكر المتواتر من القراءات ثم يغفل عن ذكرها أو يذكر بعض القراءات الشاذة في موضع ما، فينتقد المفسر من هذه الحيثية.

رابعا: انتقاد منهج المفسر في حد ذاته.

قد ينتقد المفسر في منهجه الذي اعتمده في تفسير الآيات، إما جزئيا أو كليا، وأقصد بالانتقاد الجزئي كأن ينتقد مفسر على ترجيحه للتفسير اللغوي على التفسير النقلي، أو اقحامه لعلم الكلام والفلسفة في التفسير مثلا، أم النقد الكلي للمنهج فيكون غالبا مع مفسري الفرق الضالة والطوائف المنحرفة، وهذا ما سوف نبسط فيه الكلام عند التعرض لعلم التفسير عند الفرق.

المطلب الثاني: علاقة علم النقد بعلم التفسير عند الفرق.

الفرع الأول: التعريف بعلم التفسير عند الفرق.

الفرقة في اللغة: " فرق: الفرق: خلاف الجمع، وفارق الشيء مفارقة وفراقا: باينه، والاسم الفرقة، وتفارق القوم: فارق بعضهم بعضا، وفارق فلان امرأته مفارقة وفراقا: باينها، والفرق والفرقة والفريق: الطائفة من الشيء المتفرق، والفرقة: طائفة من الناس "[40].

أما في الاصطلاح فيكاد يتفق معنى الفرقة في الاصطلاح مع معناها اللغوي، إلا أن أهل الفن عند استعمالهم لمصطلح الفرقة عادة ما يربطونه بأصول الاعتقاد، فالفرقة في الاصطلاح تعني كل طائفة من الناس دعت إلى معتقد معين، بحيث عرفت به وتميزت عن غيرها[41].

وعليه فالتفسير عند الفرق هو العلم الذي يعنى بدراسة أصول التفسير وتطبيقاته عند مختلف الفرق الإسلامية المنحرفة، مع نقدها وبيان ضعفها.

الفرع الثاني: علاقته بعلم النقد.

من خلال التعريف يظهر أن النقد ركن أساس في علم التفسير عند الفرق، فالغاية من دراسة تفاسير الفرق المنحرفة ليست خدمة هذه الفرق؛ من خلال بيان تفاسيرها ونشرها، بل الغاية من ذلك نقد هذه التفاسير والرد عليها وبيان بطلانها، وإظهار كيفية تلاعب هذه الفرق بمعاني الآيات، وتطويعها في خدمة معتقداتها وأهوائها، ويتميز النقد في هذا الفن بميزتين:

أولا: نقد الأصول:

عند البحث والدراسة تجد أن كل فرقة من الفرق المنحرفة تنطلق في نشأتها من فكرة خاطئة أو معتقد فاسد، تأسس عليه كل أصولها العقدية واختياراتها الفكرية والمذهبية، ولدا فإن أول ما يُدرس في مادة التفسير عند الفرق هو دراسة أهم الأصول العقدية للفرقة، وكيفية الاحتجاج لها من القرآن، فكل الفرق إنما تولي وجهها صوب القرآن الكريم من أجل اثبات ونصرة عقائدها، من خلال استغلال تفسير بعض الآيات المتشابهة، أو تحريف معاني بعض الآيات المحكمة، وعليه فإن النقد في التفسير بالنسبة للفرق الضالة ينبغي أن يوجه إلى نقد الأصول التفسيرية للفرقة، لا إلى الفروع والجزئيات، فإذا ما تم نقد الأصل التفسيري وإبطاله، فإن كل ما بني عليه من تفاسير يعتبر باطلا.

ثانيا: جواز تعيين المنتقَد وتسميته.

---

[40]: لسان العرب، ابن منظور، 300/10.

[41]: ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن محمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 263/2.

سبق الإشارة أنه من ضوابط النقد نقد التفاسير والأفكار لا الأشخاص والأعيان، إلا أن الحال مع الفرق الضالة يختلف، إذ يجوز بل يتوجب أحيانا تعيين وتسمية المفسر، إن كان من أصحاب الأهواء والضلالات، وهذا لتحذير العامة منه، وصيانة الدين من الهدم، وحراسة كلام الله تعالى من التحريف، وحفاظا على العقيدة من البهتان، فالرد على صاحب البدعة والضلالة والتحذير منه، إذا ما ظهرت بدعته وأصر على خطيئته، أصل من أصول الدين وواجب من واجبات أهل العلم، قال ابن القيم في بيان موقف أهل السنة من دفع البدعة والرد على صاحبها: " واشتدّ نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها؛ من أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع، وهدمها للدين، ومنافاته له: أشدّ "[42]

المطلب الثالث: علاقة علم النقد بعلم الدخيل في التفسير

الفرع الأول: التعريف بعلم الدخيل في التفسير

الدخيل في اللغة: جاء في المفردات: " والدَّخَلُ: كناية عن الفساد والعداوة المستبطنة، كالدّغل، وعن الدّعوة في النّسب، يقال: دَخِلَ دَخَلًا، قال تعالى: چ ھ ھ ے ۓ چ (النحل 92)، فيقال: دُخِلَ فلان فهو مدخول، كناية عن بله في عقله، وفساد في أصله، ومنه قيل: شجرة مدخولة "[43].

في الاصطلاح: " هو التفسير الذي لا أصل له في الدين؛ أي أنه تسلل إلى رحاب القرآن الكريم على حين غرة وعلى غفلة من الزمن، بفعل مؤثرات معينة حدثت بعد وفاة الرسول ρ "[44].

والدخيل يكون في التفسير بالمأثور كإيراد الإسرائيليات المخالفة للقرآن أو السنة، والأحاديث الموضوعة والضعيفة في التفسير، ويكون في التفسير بالرأي، وله مصدران: إما أن يكون مصدره تفسيرات الفرق الضالة والطوائف المنحرفة، وإما أن يكون مصدره تكلف وتنطع بعض المفسرين في تحميل آيات القرآن ما لا تحتمل، كبعض التفسيرات اللغوية المتكلفة، أو الإشارات الباطنية الغريبة، أو التوجهات العلمية التي لا تتوافق مع ظاهر الآيات.

---

[42]: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1416 هـ/ 1996م، 378/1.

[43]: المفردات، الراغب الأصفهاني، ص 309.

[44]: الدخيل في تفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب فايد، مطبعة حسان، ط1، 1398 هـ/ 1978 م، ص 13.

الفرع الثاني: علاقته بعلم النقد.

الدخيل كذلك من أوسع مجالات النقد في التفسير، ولكل نوع من الدخيل منهجية في النقد خاصة به، تتناسب مع طبيعته وأثره:

1- بالنسبة لإيراد الإسرائيليات في التفسير: فرغم انتقاد الكثيرين للتفسير بالمأثور من هذه الحيثية، وإنكارهم على متقدمي المفسرين هذا الصنيع، إلا أن المبدأ في التعامل مع الإسرائيليات كما حدده غير واحد من أهل العلم تقسيمها إلى ثلاث: ما كان منها موافقا لديننا فهذا يروى ويقبل ولا إشكال فيه، وما كان من باب المسكوت عنه فهذا يتوقف فيه، فلا نصدقه ولا نكذبه، ومن شاء نقله ومن شاء تركه، وما كان مخالفا للدين كالمساس بذات الله؛ أو عصمة الأنبياء؛ أو أصل من أصول الدين؛ فهذا هو الذي ينقد ويرد ولا يؤخذ به.

2- **بالنسبة لإيراد الأحاديث الموضوعة والضعيفة في التفسير**: فالنقد في هذا الباب يخضع لقواعد النقد عند علماء الحديث، سواء تعلق الأمر بالسند أو المتن، وهذا مبسوط في مظانه.

3- بالنسبة للدخيل في التفسير بالرأي: ففيه نوعان:

أ- ما كان مصدره الفرق الضالة وأصحاب الأهواء الباطلة، فقد أجيب عنه سابقا في علاقة النقد بعلم التفسير عند الفرق.

ب- ما كان مصدره التكلفات اللغوية؛ أو الشطحات الإشارية؛ أو التنطعات العلمية ... فيكون نقد هذه التفسيرات من باب مخالفتها لظاهر القرآن، أو مخالفتها لسياق الآيات، أو مخالفتها لما هو أعلى منها درجة، أما إذا سلمت التفسيرات من هذه المخالفات، فهي من باب الاستنباطات والملح والإشارات المقبولة، ولا حرج في روايتها وإيرادها.

الخاتمـــــــة:

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وبتوفيقه وتسديده تقضى الحاجات، فقد أتيت على خاتمة هذا البحث، والتي خصصتها لأهم نتائجه وهي:

1- يعتبر مصطلح النقد من المصطلحات الحديثة الاستعمال في مجال الدراسات القرآنية عموما والدراسات التفسيرية خصوصا، فلا تكاد تجد له أثرا في كتب ومؤلفات المتقدمين في علوم القرآن، وإنما عرف هذا المصطلح في الدراسات الحديثية والأدبية والفكرية.

2- حاول بعض الباحثين المعاصرين وضع تعريف للنقد في التفسير، إلا أنها تعريفات لا تخلو من ملاحظة أو تعليق، وبعد دراسة ومناقشة هذه التعريفات، وكمحاولة لوضع حد تعريفي له يمكن القول أنه: تدقيق النظر في التفاسير المختلفة ومناهج أصحابها، وتمييزها بمقابلتها بغيرها، والحكم عليها بغية الوصول إلى أقرب معنى مراد من الآيات.

3- استعمل المتقدمون بعض المصطلحات القريبة من النقد؛ كالاستدراك والترجيح والرد، وهذه المصطلحات وإن اشتركت مع النقد في بعض جزئياته، أو عبرت عن أحد أقسامه، إلا أن مصطلح النقد أشمل، وله مجالات أوسع، وتطبيقاته أعم.

4- تحكم العملية النقد في كل العلوم والفنون عموما جملة من الضوابط والشروط، إلا أن ضبط النقد في علم التفسير يزداد أهمية ومكانة، لتعلقه بالقول على الله تعالى، وبيان مراده من كلامه، فتزداد الحيطة، ويعظم الحذر، حتى يؤتي النقد أكله، ويحقق فائدته، ويسلم من الانفلات والانحراف.

5- النقد في التفسير درجة علمية متقدمة، لا يبلغها إلا من رسخت قدمه في علم التفسير، وأخذ بحظ وافر من كل العلوم المتعلقة به، فحصول المعرفة بالتفسير لا يقتضي توفُّر مَلكة الدفاع عنه، وعليه لا ينبغي أن يتصدر لهذا العلم إلا المفسر المتبحر، الذي سبر أغوار هذا العلم، وتحكم في مختلف قواعده وأدوات الترجيح فيه، ومارسه مرات وكرات، واطلع على مختلف مناهجه واتجاهاته.

6- من كان محصلاً على شيء من التفسير، فالأولى له التفرغ لتحصيل ما تبقَّى، وتكملة علمه، وليس الاشتغال بالترصد لأخطاء الآخرين، وانتقاد ومناطحة من هو أكبر وأرسخ منه علما، إذ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ومما لا يعنيه ما لا يعيه.

7- لعلم النقد علاقة وطيدة وارتباط وثيق بعلوم التفسير الثلاثة: مناهج المفسرين؛ التفسير عند الفرق، والدخيل في التفسير، والعلاقة بين هذه العلوم وعلم النقد علاقة تكاملية، فالمشتغل بالنقد يلزمه معرفة هذه العلوم والإحاطة بها، كما أن المشتغل بأي علم من هذه العلوم لا يستغني عن نوع من النقد، يتعين مجاله وتحدد منهجية بحسب طبيعة العلم، والغاية التي يرمي إليها الباحث.

قائمــة المصــادر والمراجــع

1-الإسرائيليات في تفسير الطبري، آمال محمد عبد الرحمن ربيع، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط1، 1422 هـ/ 2001 م.

2- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1376 هـ.

3- التاريخ، لابن معين، ت: أحمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1399 هـ.

4- التفكير: أساسياته وأنواعه تعليمه وتنمية مهاراته، سناء سليمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط1، 2011 م.

5- الدخيل في تفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب فايد، مطبعة حسان، ط1، 1398 هـ/1978 م.

6- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن محمد بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط.

7- الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2.

8- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426 هـ/ 2005 م.

9- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، د.ط.

10- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشامية، دمشق بيروت، ط1، 1412 هـ.

11- المنهج النقدي في تفسير القرطبي، سعدي أمينة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2002 م.

12- إحياء علوم الدين، أبو حامد العزالي، دار المعرفة، بيروت، د.ط.

13- أحكام القرآن، أحمد بن علي الجصاص، ت: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415 هـ/ 1994 م.

14- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة العربية القاهر، ط8، 1973 م.

15- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة: بيروت، ط(4)، 1983.

16- تكوين المفكر، عبد الكريم بكار، دار وجود للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1423 هـ/ 2011 م.

17- جامع العلوم والحكم، عبد الرحمان بن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422 هـ/ 2001 م.

18- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط3، 1418 هـ/ 1997 م.

19- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد العالي عبد الحميد ومختار الندوي، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1423 هـ/ 2003 م.

20- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424 هـ/ 2003 م.

21- قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي، دار القاسم، السعودية، ط2، 1429 هـ/ 2008 م.

22- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.

23- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421 هـ/ 2000 م.

24- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط1، 1416 هـ/ 1995 م.

25- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1416 هـ/ 1996م.

26- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/ 1979م.

27- مقدمة التفسير، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1490 هـ/ 1980 م.

28- مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط3.

29- منهج النقد عند المحدثين، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، لبنان، ط3، 1410 هـ/ 1999م.

30- منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، دار الهادي للطباعة، بيروت، ط1، 1428 هـ/ 2007 م.

31- نقد الصحابة والتابعين للتفسير، عبد السلام الجار الله، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1429 هـ/ 2008 م.

32- نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله الجويني (إمام الحرمين)، ت: عبد العظيم الذيب، دار المنهاج، ط1، 1428 هـ/ 2007 م.